الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.25

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
10 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دنيس زدوروف (نائب الرئيس) . . . . . (بيلاروس)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(د) السلع الأساسية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56628 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد مؤمن (بنغلاديش) تولى السيد زدوروف (بيلاروس) نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة الدولية والتنمية** (A/66/15 (PartsI-IV و A/66/138 و A/66/185 و A/66/323)

(د) **السلع الأساسية** (A/66/207)

١ - **السيد بانيتشباداكي** (الأمين العام لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): عرض تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/66/185) فأعرب عن أهمية أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية دعم التجارة الدولية لانتعاش الاقتصاد العالمي وهو يقف على حافة دورة ركود ثانية. وفي الوقت نفسه، شكلت الأزمة المالية العالمية أداة تذكير بأنه لم يعد ممكنا مناقشة الأجزاء المختلفة للنظام الاقتصادي الدولي على انفراد.

٢ - وكانت وتيرة نمو التجارة في العقود الخمسة الماضية أسرع بشكل منهجي من نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان والمناطق. وكانت تلك الزيادة سريعة بوجه خاص فيما يتعلق بالبلدان النامية خلال العقد الماضي. وارتبط تحول اتجاه التجارة، ولا سيما على امتداد محاورها فيما بين بلدان الجنوب، بشكل وثيق بنمو دور شبكات الإنتاج. واتسمت تجارة السلع الوسيطة بالحيوية، واتسع نطاقها لتمثل نحو ٥٠ في المائة من التجارة في البضائع غير النفطية، مما شجع تخصص الاقتصادات في شتى أنشطة تجهيز السلع. وهيأت المشاركة في شبكات الإنتاج فرصا تجارية جديدة لعدد من البلدان النامية، وبخاصة الاقتصادات الناشئة في آسيا، حيث أفاد ارتفاع نسبة الواردات التي تشتمل عليها الصادرات بلدان نامية أخرى في داخل المنطقة وخارجها. ولم تتوزع فوائد التوسع التجاري بالتساوي بين البلدان وفي داخلها، كما أن نحو ثلث مجموع البلدان النامية شهد تراجعا في الصادرات، مما أوضح أن تقارب الدخل كان نتيجة تلقائية لزيادة انفتاح الاقتصاد العالمي، بينما لم يزل الاستقطاب يشكل تحديا.

٣ - وعزز استرداد التجارة العالمية لعافيتها الانتعاش العالمي الذي شهده عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٠، سجل إجمالي صادرات البضائع العالمية أكبر زيادة سنوية على الإطلاق؛ وتعزى طفرة الصادرات هذه إلى ازدهار الطلب في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبحلول الربع الثاني من عام ٢٠١١، كانت قيمة الصادرات العالمية قد تجاوزت بالفعل مستويات ما قبل الأزمة. بيد أن الانتعاش العالمي لم يحرك ساكنا منذ ذلك الحين، وتنبأ الأونكتاد بأن وتيرة نمو الإنتاج العالمي ستتباطأ في ٢٠١١. ويتوقع أيضا تراجع نمو التجارة. وتضافرت أزمة الديون في أوروبا واتساع نطاق تبني سياسات مالية تقييدية مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة لتدفع العالم إلى حافة ركود آخر. ومن شأن عدم التصدي لتلك التحديات أن يزيد الضغوط على النظام التجاري ويهدد باندلاع موجة عارمة من العداء للعولمة.

٤ - ويتطلب تسخير التأثير المفيد للتكامل على الصعيد العالمي من أجل كفالة نمو مستدام وشامل المثابرة على بذل جهود سياسية في سبيل تخفيف المخاطر وتقاسم العائدات بشكل عادل. ويتطلب ذلك وضع برنامج سياسي على المستويين الوطني والدولي، ينصب تركيزه على التنمية الشاملة. وستتيح الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد الفرصة لحشد الجهود الدولية من أجل إيجاد نموذج عولمة تشكل التنمية محوره، عوضا عن العولمة التي تقودها المصالح المالية.

٥ - وبينما شكلت التجارة الدولية على الدوام عاملا أساسيا للنمو القوي في معظم البلدان، فإن العلاقة بين التجارة والتنمية قد تغيرت في سياق العولمة المدفوعة بالمصالح المالية، وبخاصة فيما يتعلق بالصلة بين الاستثمار والتصدير. وشكلت الأسواق المالية ضغطا كبيرا على الاقتصادات النامية، ومثال ذلك الاقتصادات التي أدى الإفراط في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل القادمة إليها إلى ارتفاع قيمة العملات بصورة غير مبررة وحرية بأن تحد آفاق التجارة، مع تفاقم المشكلة في أحيان كثيرة بسبب تضارب السياسات على نطاق النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف، حيث يمثل تعزيز الاتساق ضرورة ملحة.

٦ - وينبغي أن تصمم التدابير السياساتية وفق ما يناسب الظروف الخاصة بكل بلد؛ وتستدعي حتمية تحقيق التوازن على الصعيد العالمي أن تسعى البلدان التي لديها فوائض إلى تحقيق نمو أكثر توازنا على أساس الطلب المحلي والخارجي معا، وأن تزيد البلدان التي تعاني عجزا تركيزها على الوفورات والصادرات. وينبغي أن تؤدي الحكومات دورا أكبر، وتتخذ نهجا متكاملا في سياساتها التجارية والإنمائية؛ مع ضرورة وضع سياسات وأنظمة استباقية وشاملة، قد يتجاوز مداها نطاق السياسات التجارية المتعارف عليها. ومن الضروري أيضا وجود مؤسسات فعالة وممارسات عمالة سليمة من أجل كفالة استفادة الاقتصادات الوطنية إلى الحد الأقصى من التجارة الدولية.

٧ - ونظرا إلى أن بلدان نامية كثيرة لا تزال تعتمد على الاقتصاد الريفي، ينبغي توجيه الاهتمام إلى ذلك القطاع وتعزيز الروابط بين التجارة والأمن الغذائي. وبينما تستأثر الزراعة بأكثر من ٥٠ في المائة من العمالة في كثير من البلدان النامية، فهي تسهم بأقل ١٠ في المائة في صادرات تلك البلدان. ويتطلب تزايد العجز التجاري في مجال المنتجات الغذائية في كثير من أقل البلدان نموا، مضاعفة الجهود من أجل الحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية، وخفض الدعم المالي للقطاع الزراعي لما يسببه من اختلالات في التدفقات التجارية. ويتطلب ذلك استثمارات كبيرة وذات تمويل دولي مناسب، ومصممة حسب الاحتياجات والظروف المحلية.

٨ - وتمثل العثرات التي تعرضت لها جولة مفاوضات الدوحة دليلا واضحا على الصعوبات التي تواجه الحكومات حين تجبر على الموازنة بين حاجتها للتعاون في إطار نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف وبين الاعتبارات السياسية المحلية، والتي قد تقلل أهمية التعاون المتعددة الأطراف. غير أن الأزمة المالية أظهرت متانة النظام التعددي كدعامة فعالة ضد النزعة الحمائية. لكن نشأت في الوقت نفسه توترات جديدة في المجالات الحديثة لنظام التبادل التجاري، مع تزايد الاهتمام بالاتفاقات التجارية الإقليمية الرامية إلى إيجاد قنوات لسلاسل الواردات من خلال تهيئة المجال لتبادل تجارى معفي من الرسوم الجمركية وتعميق التكامل في مجال الرقابة؛ وقد تؤدي تلك الاتفاقات إلى تفتيت النظام التجاري العالمي، وتهميش البلدان النامية الأصغر حجما وأشد عرضة للتأثر.

٩ - وجرى، في إطار النظام التجاري العالمي، تعزيز تدابير معينة بغرض دعم التعاون بين بلدان الجنوب والترويج لصادرات أقل البلدان نموا. وكان ختام جولة مباحثات ساو باولو بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية، في عام ٢٠١٠، دلالة على تزايد جدوى التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهناك إمكانية كبيرة أيضا لتحقيق تكامل إقليمي فيما بين بلدان الجنوب. وفي أفريقيا مثلا، يمكن أن يحقق التكامل الإنمائي على نطاق القارة مكاسب بحجم ٦,٥ بليون دولار في مجال الرفاه، إذا اقترن رفع القيود التجارية بالتكامل في مجالي الرقابة والتنمية، من أجل دعم التجارة داخل المنطقة. وستكون لحزمة ''حصاد النواتج'' المستحقة لأقل البلدان نمواً أهمية كبيرة في مساعدتها على تنفيذ خطة عمل اسطنبول.

١٠ - وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الاستشارية الدولية للقطن استخدمت منهجيات مختلفة مقتبسة من منظمة التجارة العالمية، لتقييم مقياس الدعم الإجمالي لمنتج معين، ولذلك مالت أرقامها إلى أن تكون أعلى من أرقام مقياس الدعم الإجمالي المبلغ عنها لمنظمة التجارة العالمية، في حالة الصين مثلا، التي تتميز علاوة على ذلك، بأن إنتاج القطن بأكمله يستهلك على الصعيد المحلي. ويرى الأونكتاد أن ترقية التعاون فيما بين بلدان الجنوب يشكل وسيلة مهمة لتعزيز موقف صادرات منتجي القطن في أفريقيا.

١١ - ومثلت التجارة جزءا واحدا من عملية إنمائية تراكمية ومترابطة؛ وينبغي، وقد شرعت البلدان في إعادة توجيه استراتيجيات نموها استجابة للواقع الاقتصادي الجديد، أن يدعم النظام التجاري الدولي الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المتمحورة حول العولمة، على نحو يمكن الدول من اتباع نهج متعددة تجاه النمو الشامل والتنمية الشاملة. ومن الضروري زيادة الاهتمام بالنطاق الأوسع لتأثير التجارة وأثر رفع القيود التجارية على المجتمع بأسره؛ وسيعني ذلك ضمنيا اتباع نهج إنمائي للتعاون على أساس المصلحة الجماعية والتضامن، من أجل كفالة اقتسام المكسب والخسارة بشكل عادل. ومن الضروري أيضا تحقيق اتساق الأنظمة والممارسات القائمة ذات الأهداف الإنمائية الأطول أجلا، وتحويل النهج المتبع تجاه تنفيذ الاتفاقات التجارية ورصدها ومعالجة القضايا التجارية من إطار عمل قائم على مبدأ التقاضي إلى ترتيب ذي طابع تعاوني أعمق. وتحتاج بعض البلدان إلى دعم من أجل تعزيز قدرتها على المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتستطيع منظومة الأمم المتحدة أداء دور رئيسي في ذلك الصدد؛ حيث ينبغي أن توسع دورها في مجال مبادرة المعونة التجارية، وتساعد البلدان على استكشاف نهج جديدة تجاه وضع القواعد التجارة الدولية.

١٢ - **السيد ماروبنغ** (رئيس مجلس التجارة والتنمية، الأونكتاد): قال، في سياق عرضه لتقرير المجلس عن دورته الثامنة والخمسين (TD/B/58/9) المعقودة في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، إن الدورة العادية للمجلس بدأت بجزء رفيع المستوى معني بموضوع تقلب تدفقات رأس المال والتنمية. وقد أضحى تقلب تدفقات رأس المال أحد أهم التحديات التي تواجه صناع السياسات في البلدان النامية والناشئة. ومن شأن تقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل، التي يمكن وقفها فجأة لأسباب لا علاقة لها بالحالة الاقتصادية في البلد المضيف، أن تؤثر سلبا على طبيعة التطور ووتيرته. ويؤدي ما ينشأ عنها من عدم توافق في أسعار العملات واختلالات في أسعار الصرف، إلى إحباط جهود البلدان في سبيل تنمية صناعاتها التحويلية وتطويل سلاسل قيمتها وتنويع إنتاجها لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير معا.

١٣ - وفيما يتعلق بموضوع ''الترابط: تحديات وفرص التجارة والتنمية في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية''، كان هناك توافق في الآراء على أن اعتماد سياسات فعالة لتحقيق نمو مستقر ومستدام وشامل من أهم التحديات التي تواجه التنمية، وأن العناصر الأساسية لصياغة الحلول السياساتية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية ينبغي أن تشمل الاختلالات العالمية وتداعيات ترك العنان لتقلبات أسعار السلع. فالتقلبات المفرطة تجعل من الصعب على الحكومات، لا سيما في أقل الاقتصادات نموا، أن تخطط بفعالية لإيراداتها ونفقاتها وتوفر شبكات الضمان الاجتماعي. وعموما كان هناك قلق لأن موجة العولمة الحالية قد تميزت بالاعتماد المفرط على القطاع المالي. ولا بد من معالجة مسألة تحديد الكيفية المثلى للسيطرة على أسوأ ما فيها من تجاوزات.

١٤ - وفيما يتعلق بموضوع ''الاستراتيجيات الإنمائية في عالم تغلب عليه العولمة''، تناول المجلس مسألة الدور الجديد للحكومات والسياسات المالية العامة. فالاقتصاد العالمي في مرحلة حرجة ومهدد بخطر الانتكاس. وعلى عكس الحالة في عام ٢٠٠٨، حينما اتفق معظم صناع السياسات المالية تقريبا على ضرورة استمرار الحافز المالي إلى حين التأكد من تحقيق الانتعاش، كان هناك رأي متنام بأن ضبط الأوضاع المالية العامة ينبغي أن يكون هو الأولوية السياساتية الجديدة. وتشير تجربة الاتحاد الأوروبي مؤخرا، وبخاصة في محيط منطقة اليورو، إلى أن تقديرات التأثير المفيد للتقشف المالي تنحو إلى المبالغة عادة، وأنه ينبغي توجيه السياسات المالية صوب الاقتصادات الرائدة خارج نطاق الأزمة.

١٥ - وفيما يتعلق بموضوع ''تطور النظام التجاري الدولي والتجارة الدولية من منظور إنمائي''، أكدت الوفود مجددا مقدرة التجارة على حفز النمو والتنمية. ولاحظت الوفود أن الاقتصاد العالمي قد دخل في أزمة نمو، في عام ٢٠١١، وأن كثيرا من البلدان، ولا سيما أقلها نموا، لا تزال مهمشة، لكنها أكدت مجددا أن النظام التجاري المتعدد الأطراف وفر حماية فعالة ضد النزعة الحمائية. ولم يكن هناك إجماع على إعادة تنشيط التعددية، وأكدت وفود عديدة ضرورة تعزيز الشمول والمساواة والإنصاف. وأقر المشاركون، في معرض تناولهم الدور المحوري للزراعة في التنمية الشاملة، بالدور الذي يؤديه النظام التجاري الدولي في تهيئة بيئة موائمة، إذ لا تزال الزراعة من أكثر القطاعات الاقتصادية اختلالا بسبب حواجز التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز الأخرى والدعم المالي للصادرات.

١٦ - وتركز اهتمام الجزء المتعلق ب ''التنمية الاقتصادية في أفريقيا'' من الدورة، على تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١، الذي يتمثل مغزاه الرئيسي في أن أفريقيا تحتاج إلى سياسة صناعية جديدة لدفع عملية التحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. ويتعين على الحكومات بموجب هذه السياسات، دعم أصحاب الأعمال الحرة، ومساءلتهم عن سوء الأداء في ذات الوقت، كما يجب تعزيز التشاور بين الحكومات والقطاع الخاص فيما يتعلق برسم السياسات الصناعية. وأكدت الوفود أيضا ضرورة أن يهيئ المجتمع الدولي بيئة عالمية أفضل للبلدان الأفريقية كي تعزز التنمية الصناعية، وأن يوفر مصادر تمويل أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ للتصنيع في المنطقة.

١٧ - وتحت بند ''الاستثمار من أجل التنمية''، لاحظ المجلس أن الحالة تغيرت بشكل جذري جراء تفتت عمليات الإنتاج وسلاسل القيمة وتشتتها على نطاق العالم، وإعادة هيكلة الملكية والرقابة، بينما كانت الشركات تحتفظ إلى حد كبير بالسيطرة على تلك السلاسل في الماضي من خلال ملكية هامش القيمة.

١٨ - وفيما يختص بأقل البلدان نموا، جرى الاتفاق على أن الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول توحي بأن أقل البلدان نموا ترغب في التخلص من الاعتماد على المعونة والخروج من وهدة الفقر وتتعجل ذلك. وشددت الوفود على ضرورة تعميم التزامات برنامج العمل في استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

١٩ - وكان هناك شبه إجماع، خلال مداولات المجلس بشأن مساعدة الشعب الفلسطيني، على الإشادة بدعم الأمانة العامة للشعب الفلسطيني وجهوده الرامية إلى بناء دولته. وجرى التأكيد على ضرورة توفير موارد كافية من أجل تكثيف مساعدة الأونكتاد للشعب الفلسطيني، والإعراب عن القلق بشكل واسع جراء الحالة المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والدعوة للتصدي للتحديات.

٢٠ - وسارت التحضيرات لدورة الأونكتاد الثالثة عشرة بالتزامن مع إبرام اتفاقات جرى التوصل إليها بشأن المواضيع

الرئيسية والفرعية للمؤتمر، ومع تقديم عدد من ورقات المواقف الموضوعية من قبل المجموعات الإقليمية. وجاء انعقاد المؤتمر وعمليته التحضيرية في وقت عسير على السلطات العالمية التي لا تزال تعاني آثار الأزمة الاقتصادية والمالية. بيد أن المؤتمر سيتيح للعالم فرصة الدخول في حوار جاد من أجل تقديم مساهمات ملموسة في التنمية، برغم الظروف العسيرة.

٢١ - **السيدة كورتيز** (رئيسة لجنة السياسات الإنمائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة): قالت، في سياق عرضها تقرير الأمين العام عن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية (A/66/138)، إن التقرير أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ١٨٩/٦٤. ودعت الأمانة العامة حكومات جميع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية والبرامج والوكالات ذات الصلة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، كي تقدم أية معلومات مفيدة، فضلا عن آرائها بشأن ذلك الموضوع.

٢٢ - وأعربت الدول الأعضاء عن عدم موافقتها على فرض تدابير اقتصادية انفرادية كأداة قسر سياسي واقتصادي، إذ يتعارض ذلك في نظرها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، ومع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وأعربت الدول الأعضاء عن القلق إزاء الأثر السلبي الذي تخلفه التدابير الاقتصادية الانفرادية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتضررة، وبخاصة تأثيرها الأطفال الفقراء، بوصفهم الفئة الأشد تضررا.

٢٣ - **السيد بانيتشباكدي** (الأمين للأونكتاد): قال في سياق عرضه مذكرة الأمين الأعم بشأن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية (A/66/207)، إن الأسعار العالمية للسلع الأساسية شهدت تقلبات غير مسبوقة في السنوات القليلة الماضية، ووصلت إلى ذروة جديدة في النصف الأول من عام ٢٠١١، قبل أن تبدأ في التراجع مجددا بسبب تزايد المخاوف المتعلقة بمستقبل الاقتصاد العالمي. ومع أن مثل هذا التباين في الأسعار يؤثر على جميع البلدان، تنحو البلدان النامية إلى أن تكون أشد تأثرا، لأن السلع الأساسية تشكل حصة أكبر بكثير في كل من حساباتها التجارية ومتوسط سلالها الاستهلاكية، ولأن أسعار الأغذية والطاقة تؤثر بقدر أكبر على القوة الشرائية للأسر المعيشية الفقيرة، وأن تلك البلدان يتزايد اعتمادها على صادرات سلع قليلة. وبينما تزامنت تحركات أسعار السلع الأساسية مؤخرا مع تحولات في علاقات العرض والطلب، فقد تأثرت أيضا بتزايد مشاركة الاستثمار المالي في تجارة السلع الأساسية. ويتمثل العامل المحرك للمضاربة في السلع الأساسية في زيادة السيولة في الأسواق المالية، بحيث عجزت الاقتصادات الناشئة عن امتصاصها فتسببت في تدفقات غير منظمة لرؤوس الأموال، وشكلت ضغطا إضافيا على أسواق السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأغذية.

٢٤ - وانخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، قبل أن يرتفع ويصل إلى الذروة في شباط/فبراير ٢٠١١. وحدثت أكبر زيادة في أسعار الحبوب والزيوت النباتية واللحوم، بينما شهدت أسعار السكر تقلبات حادة ارتفاعا وهبوطا. واستمر ارتفاع مؤشر أسعار المشروبات المدارية غير الروحية بشكل مطرد منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وحدثت زيادة كبيرة أيضا في مؤشر أسعار المعادن والمواد الخام والفلزات، مدفوعة بطلب قوي ومستمر من الاقتصادات الآسيوية. ويرجح أن يستمر تراجع العرض ليصبح أقل من الطلب خلال السنوات القليلة القادمة، مما يعني أن أسعار المعادن ستواصل الارتفاع. وارتفعت أسعار الذهب بشكل حاد، بسبب لجوء المستثمرين

إليه بعد تجدد الاضطرابات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

٢٥ - وكان لأمولة أسواق السلع الأساسية دور بارز في تضخيم تأثير دورات الارتفاع والانخفاض في أسعار تلك السلع. والأرجح هو أن مشاركة القطاع المالي في أسواق السلع أدت إلى نشوء ظاهرة الرعي والمضاربة غير الحكيمة في أسواق السلع الأساسية؛ وهو سلوك قد يؤدي إلى ظهور فقاعات في أسعار السلع الأساسية حينما تصبح المواقف مرتهنة بتصرفات الأطراف الفاعلة الأخرى في السوق. وأدت أمولة أسواق السلع الأساسية إلى أن تصبح أسعار كثير من الأصناف بعيدة عن متناول بعض الفئات الأشد فقرا من السكان، وساهمت في ارتفاع معدلات الفقر وسوء التغذية والاضطرابات الاجتماعية.

٢٦ - وينبغي أن يكون التحدي الرئيسي الذي يواجه صناع السياسات هو التوصل إلى سياسات مبتكرة ومتماسكة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، بغرض كفالة عدم عرقلة تقلبات الأسعار للنمو والتنمية وجهود القضاء على الفقر. وينبغي النظر في أربع حلول سياساتية ترمي إلى تحسين أداء أسواق المشتقات: التشجيع على تعزيز الشفافية في الأسواق كي يتسنى تقديم معلومات جيدة التوقيت ودقيقة عن السلع الأساسية؛ وتعزيز إمكانية الحصول على المعلومات، وبخاصة فيما يتعلق بالمواقف التي تتخذها الفئات المختلفة للأطراف المشاركة في الأسواق؛ وتشديد الرقابة على المشاركين في الأسواق المالية، من خلال تقييد إمكانية اتخاذ المواقف، بغرض احتواء تأثير الاستثمارات المالية على أسواق السلع الأساسية؛ وكملاذ أخير، تدخل سلطات المراقبة المباشر في عمليات التبادل التجاري من خلال شراء أو بيع عقود المشتقات بغية تفريغ فقاعات الأسعار.

٢٧ - ومن شأن معالجة مسألة أمولة أسواق السلع الأساسية وما يصاحبها من انتعاش ودورات ازدهار وكساد، أن تؤدي دورا حاسما، ليس في مجال تسخير مزايا تجارة السلع الأساسية من أجل التنمية وخفض الفقر فحسب، بل ولدفع الاقتصاد العالمي إلى طريق نمو أكثر استقرارا، من خلال الحد من تأثير تدفقات المضاربة المخلة بالاستقرار.

٢٨ - **السيد إيزيرارين** (المغرب): تساءل عن دور الأونكتاد في عملية إعادة هيكلة إدارة الاقتصاد العالمي.

٢٩ - **السيد بانيتشباكدي** (الأمين العام للأونكتاد): قال إن تقارير المنظمة المختلفة أشارت إلى ضرورة الاتساق على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من انتعاش الاقتصادي العالمي إلى حد ما، لا يزال تنسيق السياسات العالمية من الضرورات. وما يثير القلق، على الرغم من نجاح سياسات التحفيز في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، هو أن أعضاء مجموعة العشرين لم يتمكنوا من تنسيق استراتيجياتهم المتعلقة بإنهائها. إذ داوم بعض أعضاء المجموعة على تقديم حوافز قصيرة الأجل، بينما اتجه أعضاء آخرون نحو التقشف المالي، وفي توقيتات سابقة بكثير لإمكانية تحقيق الاستقرار وخفض الحاجة إلى الاقتراض في بعض الأحيان. وتستطيع الدول، من خلال زيادة الإنفاق وخفض الاقتراض، توفير فرص العمل وتحقيق عائدات من الضرائب، الشيء الذي يؤدي بدوره إلى تخفيف الدين القومي.

٣٠ - وأثار الأونكتاد المخاوف بشأن القدرة على تحمل الدين. إذ يتزايد تحويل ديون القطاع الخاص إلى الملكية العامة، لكن الحكومات تواجه صعوبات في سداده. وينبغي أن تعالج ضرورة تسوية الديون بصورة منهجية، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان الأوروبية. وقد يتطلب الأمر في بعض الأحيان، أن تتبع الدول نموذج ”الفصل ١١“ المتعلق بالقطاع الخاص.

٣١ - وقد بذلت الدول المفردة جهودا تستحق الإشادة من أجل تشديد الرقابة، ومن أمثلة ذلك قانون النائبين دود وفرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك، الذي اعتمدته الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن التنسيق المتعدد الأطراف ضروري لكفالة عدم اتجاه المؤسسات المالية إلى الاقتصادات التي تفرض أقل قدر من الرقابة. وبينما قد تكون مجموعة العشرين هي الأقدر على صياغة المقترحات المبدئية، فإن منظومة الأمم المتحدة تستطيع المساهمة من خلال كفالة مشاركة جميع الأطراف المؤثرة.

٣٢ - وتوسع التجارة ضروري كي يتعافى الاقتصاد العالمي بشكل كامل من تأثير الأزمة. ومن هنا تأتي ضرورة تشجيع المفاوضات في منظمة التجارة العالمية والتصدي لأية نزعة حمائية. ويمكن اتخاذ إجراءات لبناء الثقة، وإن لم يتم التوصل إلى نتيجة في جولة الدوحة.

٣٣ - **السيد أليدا** (البرازيل): قال إن تعزيز التنسيق بين اللجنة والأونكتاد سيكون مفيدا. وتساءل عما إذا كان الأمين العام للأونكتاد سيدلي بمزيد من التفاصيل عن آماله وتوقعاته بشأن الدورة الثالثة عشرة للمنظمة.

٣٤ - **السيد بانيتشباكدي** (الأمين العام للأونكتاد): أعرب عن أمله في أن ترجح الدورة الثالثة عشرة كفة العولمة التي تقودها التنمية على العولمة التي تتصدرها المصالح المالية. فقد تسبب النمط الثاني من العولمة في حدوث الأزمات المتكررة، وظهور ممارسات تمويل الظل والمديونية المفرطة. ويتعين أن تؤدي المصارف دورها التقليدي عوضا عن السعي وراء الربح فحسب. وستتيح الدورة الفرصة لبحث تلك القضايا والاتجاه إلى نموذج عولمة أكثر شمولا.

٣٥ - ويشكل نمو الطاقة الإنتاجية وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة وليس غاية في حد ذاته. وستحتاج البلدان ذات الدخل المتوسط إلى التقدم التكنولوجي لتتغلب على الجمود وتحقق النمو المستدام. وينبغي أن يتضمن ذلك النمو بدوره بعدا اجتماعيا، وأن يسخر الإصلاح الضريبي لجمع الإيرادات بغرض توفير الحماية الاجتماعية. ويضرب برنامج بوسلا فامليا (Bolsa Familia) في البرازيل مثلا حيا لذلك. وتنبغي أيضا معالجة قدرة الدول على كفالة تحقيق النمو المتوازن واستدامة التنمية، ووضع مبادئ توجيهية للإصلاح القانوني والمؤسسي. وأخيرا، ينبغي أن تكون للأسواق العالمية أنظمة عالمية، لا من أجل التجارة فحسب، بل والتمويل أيضا. وأعرب المتحدث عن توقعه أن تنعقد مناسبات جانبية هامة بشأن المسائل الجنسانية والتنمية وأقل البلدان نموا.

٣٦ - **السيد إيغالي** (نيجيريا): قال إن البنية التجارية والتنموية للاقتصاد الكلي العالمي تؤثر بالفعل على قدرة الدول النامية على المشاركة في التجارة الدولية. ومن هنا تأتي أهمية إيجاد طرائق لتشجيع الاستثمار بعيدا عن المضاربة في البلدان النامية، على نحو يعزز العمالة والقدرة على ممارسة التجارة. وفي حالة غرب أفريقيا مثلا، يعوق انخفاض القدرة الإنتاجية قدرة المنطقة على ممارسة التجارة.

٣٧ - **السيد بايراغي** (نيبال): تحدث باسم مجموعة أقل البلدان نموا فقال إن التجارة الدولية تؤدي دورا حيويا في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في تلك البلدان، وبرغم ذلك لا تزيد حصتها مجتمعة في تجارة البضائع العالمية إلا قليلا عن نسبة ١ في المائة، وتتركز تلك التجارة بشكل رئيسي على تصدير عدد قليل من المنتجات. ويهدف برنامج عمل اسطنبول إلى مضاعفة تلك النسبة بحلول عام ٢٠٢٠، وهو هدف يتطلب دعما دوليا قويا يشمل جوانب من قبيل إمكانية الوصول إلى الأسواق وبناء القدرات. وسيكون من الضروري أن تتاح الفرصة لوصول جميع المنتجات الآتية من تلك البلدان إلى الأسواق مع إعفائها من الرسوم الجمركية والحصص، وكذلك تبسيط قواعد المنشأ وإزالة جميع التدابير المسببة للاختلالات، بما فيها الدعم المالي. وفي ضوء العوائق

الهيكلية العميقة الجذور، التي تحد من قدرة العرض لدى أقل البلدان نموا، يصبح تعزيز قدراتها التجارية أمرا ضروريا. ومن شأن مشاركة القطاع الخاص وتنويع المنتجات وتحسين جودتها أن تساعد على توسيع نطاق التجارة. ووفقا لما جرى الاتفاق عليه في برنامج عمل اسطنبول، ينبغي التركيز على تعزيز قدرات أقل البلدان نموا في مجالي السياسات والمفاوضات التجارية، وزيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة وتنويع منتجاتها، وتمكينها من تنفيذ اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والاتفاق المتعلق بالحواجز التقنية للتجارة.

٣٨ - ويتعين أن يواصل شركاء التنمية تعزيز حصة أقل البلدان نموا في المساعدة المتعلقة بالمعونة التجارية، وزيادة الدعم المقدم إليها في الإطار المتكامل المحسن لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة؛ وتقديم حوافز للشركات والمؤسسات العاملة في أقاليمها بغرض تشجيع وتعزيز نقل التكنولوجيا إليها، كي تتمكن من تأسيس قاعدة تكنولوجية سليمة وقابلة للبقاء، وفق اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية؛ ودعمها في مجال تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٩ - وأعرب المتحدث عن قلق المجموعة العميق حيال التأخير في إنهاء جولة الدوحة للمفاوضات التجارية؛ لأن المزيد من التأخير ستترتب عليه عواقب وخيمة فيما يتعلق بجهود التنمية في تلك البلدان. وأعرب عن ترحيب المجموعة باستهداف قضايا أقل البلدان نموا، مثل إمكانية الوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص، وقواعد المنشأ، والإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية من أجل الوصول إلى أسواق الخدمات التفضيلية وأسواق القطن، في المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الشيء الذي سيشكل إسهاما حقيقيا في تنمية أبعاد جولة الدوحة.

٤٠ - وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في توسيع نطاق إمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص، منذ عام ٢٠٠٠، فإنه يتعين توسيع نطاق المنتجات المشمولة من أجل تحقيق أهداف قرار هونغ كونغ الوزاري لعام ٢٠٠٥. وتنبغي أيضا معالجة التحديات المتعلقة بجانب القدرة على العرض والتكيف والمنافسة، من خلال تدابير مبتكرة للدعم.

٤١ - وقال إن المجموعة أحاطت علما بقواعد نظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ في الاتحاد الأوروبي، وعن أملها في أن يؤدي وضع قواعد جديدة أكثر مرونة بشأن المنتجات الصناعية لأقل البلدان نموا، التي تشملها قاعدة التحويل الوحيد، إلى تحسين إمكانية وصولها إلى الأسواق. وينبغي أن تكفل الدول المتقدمة النمو اتساق قواعد المنشأ التي تضعها، على أساس معايير القيمة المضافة المشتركة التي تتسم مجموعاتها الإقليمية بالمرونة. وسيساعد الإعفاء الذي يتيح لأقل البلدان نموا إمكانية الوصول إلى أسواق التجارة التفضيلية، وبخاصة من خلال نمط التصدير الرابع، على تعزيز وتنويع صادراتها، وخفض عجزها التجاري؛ لكن لا ينبغي أن يستعاض به عن مركز الدولة الأكثر رعاية.

٤٢ - وقد تقدمت ١٢ بلدا منها بطلبات للانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تبسط عملية الانضمام وتطبق فيها بفعالية المبادئ التوجيهية للوصول إلى الأسواق، التي حددت في عام ٢٠٠٢. ومن شأن إكمال وضع مجموعة باكرة من التدابير لصالح أقل البلدان نموا أن يمهد لمفاوضات عام ٢٠١٢ التجارية، ويساعد على زيادة حصة صادرات تلك البلدان على الصعيد العالمي. ويجب، كي تتحقق الغاية ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، تأسيس نظام تبادل تجاري، ونظام مالي متعدد الأطراف، قائم على القواعد ويتسم بالانفتاح والشمول وقابلية التنبؤ؛ ويجب أن

يكون ذلك النظام قادرا على الاستجابة للتحديات الإنمائية التي تتميز بها أقل البلدان نموا.

٤٣ - ولا يزال كثير من أقل البلدان نموا يعتمد على السلع الأساسية، ويعتمد عدد كبير منها بشكل أساسي على الزراعة أو استخراج بضعة منتجات طبيعية أولية؛ وهي لذلك قابلة للتأثر بشكل حاد بتقلبات الأسعار. وينبغي التكاتف في العمل على دعم جهود التخفيف من آثار تلك التقلبات. وينبغي أن يساعد الشركاء في التنمية أقل البلدان نموا في معالجة المخاطر وإدارة الموارد الطبيعية وتنويع قاعدة سلعها الأساسية وتعزيز فعالية أنظمة التسويق. وتمثل خطة عمل مجموعة العشرين المتعلقة بتقلبات أسعار الأغذية والزراعة خطوة طيبة في ذلك الاتجاه.

٤٤ - **السيد ستوكس** (أستراليا): قال وهو يتحدث باسم مجموعة كيرنز، إن الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين للمجموعة قد عقد في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، في ساسكاتون بكندا. وناقش الوزراء سياسات التجارة الدولية والبيئة، بما فيها جولة الدوحة؛ وتحدثوا عن رغبتهم المشتركة في مواصلة سياسة إصلاح قطاع الزراعة التجارية؛ والبعد التنموي للزراعة والأمن الغذائي. وأعربوا عن خيبة أملهم الشديدة لأن جولة مفاوضات الدوحة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالزراعة، لن تختتم بنهاية عام ٢٠١١. ودعوا إلى إجراء مناقشة صريحة من أجل التحرك صوب الإصلاح اللازم وتهيئة بيئة تجارية آمنة ومنصفة وقابلة للتنبؤ، يتركز اهتمامها على السوق؛ وأكدوا أن الزراعة لم تفقد موقعها المحوري في المفاوضات، نظرا لأهمية الاحتياجات الإنمائية للدول النامية.

٤٥ - ولا تزال المجموعة، وهي تحالف فريد يضم بلدان متقدمة النمو وأخرى نامية في ذات الوقت، مصممة على كفالة تنفيذ إصلاح حقيقي لقطاع التجارة الزراعية. وأعرب الوزراء عن تأييدهم الكامل للدور الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في مجال إدارة الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، مشددين على ضرورة إيجاد وسائل جديدة ومبتكرة وقابلة للاستدامة لزيادة قدرات الإنتاج وتعزيز إمكانية الحصول على الأغذية من خلال خفض الفقر وتحسين توزيع الدخل. إذ أدركوا أن إصلاح السياسات التجارية سيكون له دور في معالجة موضوع الأمن الغذائي، وأن السياسات التي سببت اختلالات الإنتاج الزراعي وتجارة المنتجات الزراعية قد تعوق تحقيق الأمن الغذائي في الأجل الطويل؛ وسيتواصل العمل على تحقيق ذلك الهدف من خلال أنشطة المجموعة والهيئات التي تحدد المعايير الدولية.

٤٦ - ورأت مجموعة كيرنز أن إصلاح السياسات التجارية له دور في تعزيز الأمن الغذائي، وسعت بجدية إلى تنفيذ إصلاحات من قبيل وقف العون المالي للصادرات وخفض الدعم المقدم للقطاع الزراعي والحد من التعريفات الجمركية. إذ أن وجود أسواق محلية ودولية تتسم بالانفتاح والإنصاف والقدرة على العمل، يشجع الاستثمار ويهيئ فرصا جديدة لنمو الإنتاج. وينبغي أن يستمر الدور الذي تؤديه التجارة بوصفها محركا للنمو الاقتصادي؛ ولا ينبغي تأجيل الإصلاح التجاري لأن هذا أفضل وقت له.

٤٧ - **السيد ولف** (جامايكا): قال وهو يتحدث باسم الجماعة الكاريبية، إن تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/66/185) سلط الضوء على حصة البلدان النامية المزايدة في التجارة العالمية، والنزعة المتنامية إلى التخصص على الصعيد الإقليمي، اللتان شغلتا البلدان النامية بأنشطة إنتاجية تتميز بكثافة اليد العاملة وانخفاض القيمة المضافة. ولذلك شدد التقرير على ضرورة اختتام جولة مفاوضات تجارية دولية متعددة الأطراف بتبني بُعد إنمائي قوي.

٤٨ - وقال المتحدث إن بلدان الجماعة الكاريبية لا تزال تواصل العمل بحسن نية على تحرير التجارة بشكل مطّرد، إيمانا منها بأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ويتسم بالانفتاح والشمول والشفافية ويشتمل على بعد إنمائي قوي، حري بأن يعزز جهود المنطقة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. لكن الجماعة تعارض النهج المتبع لتحرير التجارة، والذي لا يلبي حقا الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، بالسماح لها بالاستفادة من المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وعلى الرغم من استمرار الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في سبيل التغلغل في الأسواق العالمية، فقد أقرت بلدان الجماعة بفائدة مبادرة العون التجاري، نظرا إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى أكثر من مجرد الوصول إلى الأسواق كي تستفيد من النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤٩ - وسعت بلدان الجماعة، على امتداد مفاوضات جولة الدوحة، إلى كفالة إيلاء الاهتمام اللازم للظروف الخاصة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة، التي تفاقمت حدة اتساع عجزها التجاري وعبء دينها الثقيل بسبب الزيادات والتقلبات في أسعار السلع الأساسية مثل النفط والأغذية، وتقلص الأفضليات. وزادت الحالة سوءا بسبب استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية، التي أدت إلى خسائر كبيرة في الوظائف، وأملت على عدة حكومات في بلدان الجماعة ضرورة إبرام اتفاقات احتياطية مع صندوق النقد الدولي. ويمكن أن تتسبب الحالة الاقتصادية الحرجة في تآكل المكاسب الإنمائية التي تحققت عبر السنوات. ولا بد من ثم، أن يشتمل أي اتفاق تجاري دولي أو إقليمي أو ثنائي يبرم مع أعضاء الجماعة على بعد إنمائي، وأن يتيح حيزا مناسبا للسياسات، من أجل السماح بإدخال برامج تنموية مناسبة وفعالة.

٥٠ - وداومت بلدان الجماعة على القول منذ زمن بعيد، بأن البعد الإنمائي لجولة الدوحة ينبغي أن يتضمن توسيع فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات المنطقة الرئيسية، والاعتراف بأوجه التباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وأن يراعي بشكل كامل التفاهمات التي تم التوصل إليها بالفعل. وأيدت البلدان الدعوة إلى استعراض مبادرات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالتنمية. ومع أن قدرا محدودا من التقدم قد أحرز في جولة الدوحة، يمكن إحراز ما هو أكثر من ذلك بكثير إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة؛ لكن مستقبل الجولة مرهون بنتائج الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية. وستتيح الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد الفرصة لتقييم الحالة وشحذ الإرادة السياسية.

٥١ - **السيدة ميدفيدوفا** (الاتحاد الروسي): أعربت عن اعتقاد الاتحاد الروسي بأن التجارة من أهم الأدوات المتاحة لإيجاد الموارد اللازمة لتحقيق التنمية. وشكلت الزيادة الملحوظة في حجم التجارة بين بلدان الجنوب، والنمو الكبير في حجم التجارة في البلدان ذات اقتصادات السوق النامية، التي تشمل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، واتساع نطاق الروابط الإقليمية، جميعها، إسهامات في إنعاش الاقتصاد العالمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وقع الاتحاد الروسي وسبعة بلدان من رابطة الدول المستقلة، وهي أرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومولدوفا، اتفاقا لإنشاء منطقة تجارة حرة، وتوسعت بذلك فرص التجارة التفضيلية بين البلدان المشاركة.

٥٢ - وقالت المتحدثة إن حكومتها لاحظت بقلق الشكوك في إمكانية اختتام جولة الدوحة بنهاية عام ٢٠١١. وأعربت عن أمل الحكومة في أن تظهر البلدان استعدادها للتوصل إلى حل وسط، في المؤتمر الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية،

المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأن تثبت بذلك فعالية المنظمة في تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة لمختلف البلدان والمجموعات، وكفالة التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. وليس من المبالغة في شيء الإشادة بمزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي يكرس قواعد النظام العالمي لصالح جميع المشاركين في التجارة الدولية، ويحدد شروط تجنب النزعة الحمائية، ويوفر للحكومات منهاجا لحل الخلافات التجارية. وأضافت أن الاتحاد الروسي ملتزم بمبادئ وروح منظمة التجارة العالمية، وأنه يسعى إلى أن يصبح عضوا كامل العضوية، وهي عملية شارفت الانتهاء.

٥٣ - وأضافت أن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على تطبيق نظام الأفضليات في العلاقات الاقتصادية الدولية، على نحو يجسد المصالح الوطنية المشروعة للبلدان المفردة. ولذلك وافق على قائمة البلدان التي تستخدم نظاما وطنيا للأفضليات، وتستخدم أيضا قائمة بالسلع الأساسية التفضيلية، التي تنطبق بشكل رئيسي على أقل البلدان نموا.

٥٤ - وتؤثر الأسعار المرتفعة وغير القابلة للاستدامة للسلع الأساسية، وتصرفات المستثمرين المضاربين في أسواق السلع الأساسية الزراعية وغير الزراعية، بشكل سلبي على الأمن الغذائي والاقتصاد العالمي. ومن الضروري اتخاذ تدابير جماعية للتوصل إلى الحلول الممكنة. وأعربت المتحدثة عن ترحيب وفدها بالخطوات العملية التي اتخذتها مجموعة العشرين في اجتماع قمة سيول، في عام ٢٠١٠، من أجل تحسين أداء أسواق النفط والحد من تقلبات الأسعار في أسواق الفحم والغاز، وباستعراض تأثير التغيرات في أسعار السلع الأساسية على الاقتصاد الكلي.

٥٥ - ويدعو الاتحاد الروسي، بوصفه من المشاركين في طائفة من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، إلى تهيئة أوضاع مستقرة وقابلة للتنبؤ في أسواق السلع الأساسية، وإيجاد توازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، ويؤيد تنمية إمكانات تصدير السلع الأساسية لدى البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وأطلق الاتحاد الروسي، بوصفه من الأطراف الفاعلة الكبرى في سوق الحبوب العالمية، مبادرة لتنظيم منتدى دولي لمنتجي الحبوب، وعقد دورة لمجلس الحبوب الدولي، في موسكو، في ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وستنعقد في تلك الاجتماعات مناقشات بشأن الحالة الراهنة والآفاق المستقبلية لسوق الحبوب العالمية والأمن الغذائي العالمي وجوانب الاقتصادي الكلي.

٥٦ - وأعربت عن إشادة وفدها بدور الأونكتاد بصفته مركز التنسيق الرئيسي لقضايا التنمية. وقالت إنه ينبغي أيضا تسخير إمكاناته التحليلية في مجال سياسات التجارة والاستثمار من أجل مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا على الاندماج في النظام التجاري العالمي. وستتيح الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد الفرصة لحشد الجهود الدولية بغرض كفالة النمو الشامل والمستقر للتجارة الدولية وتنمية الاقتصاد العالمي.

٥٧ - **السيد أليدا** (البرازيل): قال إن التجارة يمكن أن تساهم بقدر كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة تؤثر بعمق على التجارة في كل المناطق؛ ومن المستبعد تماما أن يتكرر في عام ٢٠١١، الأداء القوي للاقتصاد العالمي الذي شهده عام ٢٠١٠. ولا يزال الانتعاش غير متكافئ وهش وغير مؤكد، ولا تبدو توقعات عام ٢٠١٢ مشجعة. وسترهن أشياء كثيرة بمدى استمرار تباطؤ الاقتصادات المتقدمة النمو. ويجب على الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين، تشجيع تعزيز تنسيق السياسات وترابطها. وستتيح الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد فرصة مهمة لتناول كثير من المسائل المطروحة.

٥٨ - وتظل البرازيل ملتزمة بتهيئة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف، قائم على القواعد ومتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف. ونظرا إلى تجدد الأزمة، يصبح من الضروري أن تحجم الدول الأعضاء عن الارتداد إلى الحمائية. وينبغي الحث بقوة على الابتعاد عن التلاعب بأسعار الصرف الناتج عن السياسات المالية التوسعية المفرطة وعن تثبيت أسعار الصرف بشكل مصطنع. إذ تؤثر التحولات في أسعار الصرف على التجارة الدولية بصورة مباشرة وغير مباشرة. وقد تطلبت أزمات العملات تعديلات موجعة في الإنتاج والاستهلاك، وعلى حساب الفقراء والضعفاء في كثير من الأحيان، وبخاصة في أقل البلدان نموا. وينبغي أن تشمل المناقشات بشأن ذلك الموضوع جميع الأطراف المؤثرة في القطاعين العام والخاص، ولا سيما الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والدول الأعضاء.

٥٩ - وهي ملتزمة بالكامل بتحقيق نتائج متوازنة وطموحة وينصب تركيزها على التنمية في جولة الدوحة. وسيكون إلغاء الدعم المالي للصادرات الزراعية وإزالة كثير من تدابير الدعم الداخلي من جانب الدول المتقدمة النمو، وتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق، هي أهم مساهمة يمكن أن تقدمها تلك الدول لدعم التنمية. وينبغي أن ينصب التركيز في المؤتمر الوزاري الثامن على وضع تدابير تساعد على تعزيز قدرة منظمة التجارة العالمية باعتبارها وسيلة فعالة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولتحقيق ذلك الغرض، يصبح من المهم إجراء تقييم نزيه لجولة الدوحة ووضع أهداف واقعية للمستقبل. وبينما قد لا يتسنى في المستقبل القريب، إنهاء جميع بنود جدول أعمال الدوحة المتعلقة بالتنمية، فمن المهم أن تصدر إشارة واضحة إلى أن المحادثات لا تزال مستمرة.

٦٠ - وأعرب المتحدث عن قلق البرازيل جراء تزايد تقلبات أسعار الأغذية والطاقة. ومع أن هذا التزايد قد يعود في جزء منه إلى الاتجاهات الهيكلية طويلة الأجل، فهناك أيضا ما يشير إلى أن الإفراط في المضاربة قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة. وتؤدي الأدوات المالية دورا مهما في توفير المعلومات عن الأسعار والكميات والتوقعات. ومن الضروري تعزيز الشفافية وكفالة وجود مراقبة فعالة على أسواق السلع الأساسية.

٦١ - **السيدة فالينتي دياز** (كوبا): قالت إن عدم تحقيق تقدم في جولة الدوحة، وبخاصة فيما يتعلق بمواضيع بالغة الأهمية لدول الجنوب، يسبب خيبة أمل عميقة. فقد أعربت البلدان المتقدمة النمو في مناسبات لا تحصى، عن رغبتها في اختتام جولة الدوحة دون إبطاء؛ وبرغم تلك الخطب، يظل عدم مرونة تلك البلدان هو العائق الحقيقي للتقدم. ولا يمكن التضحية بالأهداف الإنمائية لجولة الدوحة. ويعني النجاح في اختتام الجولة التوصل إلى اتفاق متوازن وعادل بشأن إمكانية وصول السلع الزراعية والصناعية إلى الأسواق، مع عدم التشدد في أن تكون المعاملة بالمثل كي تتمكن البلدان النامية من تنفيذ سياساتها الداخلية؛ ويجب الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للدول الأقل قدرة ولا سيما الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. ويجب أن تكون المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف شفافة وشاملة، برغم المحاولات المتكررة من مجموعة معينة من البلدان لفرض قراراتها على الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٦٢ - ولم تستوف الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو بشأن مكافحة النزعة الحمائية؛ وجرى عوضا عن ذلك إقحام سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وإدخال حواجز تجارية وتدابير حمائية جديدة. ولم تتحقق بعد إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ويتسم بالانفتاح والعدالة والإنصاف وعدم التمييز والشفافية. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف بالكامل في ظل النظام الاقتصادي الليبرالي

العالمي الجديد، الذي تظل التجارة العالمية فيه أداة لخدمة مصالح الدول الأكثر قوة.

٦٣ - وقالت المتحدثة إن كوبا تؤمن بأن اعتماد آلية الضمانات الخاصة، وإبرام اتفاق بشأن المنتجات الخاصة، وإتاحة إمكانية فعلية لوصول السلع الحساسة إلى الأسواق، مثل القطن، والاهتمام بقضية تقلص الأفضليات، والتحلي بالمرونة المناسبة بغرض السماح للبلدان المستوردة للأغذية بالحصول على التمويل اللازم، أمور ضرورية للتصدي للأزمة بشكل فعال في الأجل القصير. وينبغي أن يدرج في الاتفاقات التي ينتظر التوصل إليها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التزام بتحديد الحواجز غير الجمركية وانعكاساتها على البلدان النامية وبخاصة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. ومن الضروري في ذلك الصدد، التخلص من الإجراءات الانفرادية من قبيل الحظر القسري العبثي الذي تفرضه على كوبا الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وروح ونص اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

٦٤ - **السيد سيرغييف** (بيلاروس): قال إن بلده يؤيد ضرورة تعظيم الفرص التي تتيحها التجارة الدولية من أجل تحقيق نتائج إنمائية حقيقية، مؤكدا أن تحقيق ذلك الهدف وثيق الصلة بوضع الأسس لمبادئ الشراكة والمساواة في نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف ويتسم قابلية التنبؤ وعدم التمييز. وستعتمد فعالية ذلك النظام على نجاح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والدول الأعضاء، علاوة على المنظمات الدولية والمؤسسات، من أجل كفالة سلاسة سير العمل على جميع المستويات. ولتحقيق ذلك الغرض، يجب أن يبذل كل جهد ممكن لاختتام جولة الدوحة بنجاح، وتسريع عملية التفاوض المتعلقة بانضمام أية دولة عضو في الأمم المتحدة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء استمرار أزمة الطاقة والأمن الغذائي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتهيئة الظروف الملائمة، في إطار نظام التجارة الدولية، لتسهيل نقل أحدث تكنولوجيات الطاقة والزراعة. وأعرب المتحدث عن استعداد حكومته للمشاركة بشكل بناء في تلك العمليات.

٦٥ - ويجب اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز الاقتصاد العالمي في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية الدولية. وفي ذلك الصدد، سيكون منح أفضليات تجارية للبلدان النامية، من قبل البلدان المتقدمة النمو، في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وعلى أساس الاستقلال الذاتي، أداة فعالة في تعزيز الانتعاش الاقتصادي والتنمية. وفي الوقت نفسه، يجب استمرار خفض الحواجز الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية الأخرى التي تواجه أقل البلدان نموا، من أجل تسهيل نمو التجارة بشكل نشط، وسيمكن ذلك بدوره الحكومات في أقل البلدان نموا من تسريع اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٦ - ولا يقبل تطبيق التدابير الحمائية، في سياق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وبخاصة حينما تكون موجهة ضد الدول التي تفتقر إلى الموارد المناسبة وترتفع قابليتها للتأثر بالصدمات الاقتصادية الخارجية، نتيجة ارتفاع درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات لتوفير المساعدة اللازمة للبلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل، مع مراعاة مستوى تنميتها الاقتصادية واحتياجاتها المالية، في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٧ - ولا مكان في النظام الحديث للعلاقات الاقتصادية الدولية، لفرض جزاءات اقتصادية وأية تدابير انفرادية أخرى تشكل ضغطا اقتصاديا على الدول أو الكيانات الاقتصادية. إذ أن تلك القرارات ذات الدوافع السياسية لا تقيد الأسس الاقتصادية للتعاون الثنائي فحسب، بل وتؤثر على نمو التجارة الدولية في مجملها، وتقوض مبدأ السيادة المتساوية

للدول، وتخالف مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وقواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٦٨ - و أصبحت بيلاروس، منذ صدور تقرير الأمين العام (A/66/138)، هدفا ليس للهجوم فحسب، بل ولجزاءات اقتصادية أيضا، بسبب إعراب شعبها عن اختياره في الانتخابات الرئاسية. وأعرب المتحدث عن رغبته في توجيه الانتباه إلى الرسالة الموجهة من البعثة الدائمة لبيلاروس لدى الأمم المتحدة، التي أدرجت نسخة منها في مرفق الوثيقة A/66/323، والتي أكدت البعثة فيها اقتناعها بأن قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المنبثق عن دوافع سياسية، بأن تفرض تدابير اقتصادية تقييدية على جمهورية بيلاروس، قرار غير مبرر وغير قانوني. وأعرب عن اعتقاد وفده الراسخ بأن المجتمع الدولي لن يستطيع بناء نظام تجاري متعدد الأطراف وإعداد العدة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، ما لم يجر التخلص من ممارسة اتخاذ تدابير اقتصادية بغرض القسر السياسي والاقتصادي.

٦٩ - **السيدة تاكور** (الهند): قالت إن الانتعاش الاقتصادي لا يزال هشا ومتعثرا، وتوقعات التجارة العالمية غير مشجعة. وترتبت على أزمة الديون السيادية في أوروبا والميل إلى الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، انعكاسات خطيرة على البلدان النامية. وأعربت عن أمل وفدها في أن تتخذ البلدان الأوروبية وغيرها من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة إجراءات فورية وفعالة لتهدئة أسواق رأس المال والأسواق المالية وتجنب حدوث دورتي كساد متتاليتين. وإذا كان لإطار التجارة الدولية أن يصبح محركا للتنمية، فينبغي أن يزيل الحواجز ويبتعد عن على النزعة الحمائية ويعزز إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وأعربت عن سرور وفدها لأن مجموعة العشرين تركز على فرض رقابة صارمة على القطاع المالي، ووضع سياسات تعزز نمو الدخل كأساس للتنمية المستدامة والمتوازنة. ولا يزال تحويل النشاط التجاري إلى فرص أوسع لإدرار الدخل من التحديات الحاسمة.

٧٠ - ويؤثر ازدياد تقلبات أسعار السلع الأساسية تأثيرا سلبيا على الأمن الغذائي وأمن الطاقة على الصعيد العالمي، ويجعل البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية بدرجة كبيرة. وأصبح تزايد أمولة أسواق السلع الأساسية مصدر قلق عميق لمعظم البلدان النامية. وسيكون من الضروري اعتماد سياسات ابتكارية ومتسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل كفالة عدم إعاقة تقلبات الأسعار للنمو وجهود القضاء على الفقر. وأعربت المتحدثة عن ترحيب الهند بخطة عمل مجموعة العشرين المتعلقة بتقلبات أسعار الأغذية والزراعة، وعن تطلعها إلى إنشاء نظام لمعلومات سوق المنتجات الزراعية. وقالت إن حكومتها تؤمن بأنه ينبغي أن تعمل البلدان النامية، التي تعتمد على السلع الأساسية، على زيادة تنويع سلة صادراتها، وأن يشمل ذلك التنويع السلع الزراعية المصنعة وذات القيمة العالية.

٧١ - وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من أقل البلدان نموا تعتمد على التجارة كمحرك للنمو والتنمية، فإن حصتها في التجارة العالمية كانت أقل من ١ في المائة، في عام ٢٠١٠. ومن هنا تأتي أهمية تهيئة بيئة دولية مواتية، وإتاحة إمكانية وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق بشكل فوري وبدون رسوم جمركية وحصص محددة. ومن شأن خروج جولة الدوحة بنتائج متوازنة ومنصفة، أن يجعل التجارة الدولية وسيلة للنمو والتنمية. ويدخل إصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية العالمية في صميم عملية تأسيس نظام تجارة عالمية أكثر استجابة وعدلا وديمقراطية.

٧٢ - **السيد تشين زيانبينغ** (الصين): قال إن بطء وتيرة انتعاش الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تزايد الاحتكاكات في

مجال التجارية الدولية وتقلبات الأسواق المالية، يجعل ضرورة إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة وفتح مزيد من الأسواق مسألة أشد إلحاحا. ويتعين أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات حازمة لمقاومة النزعة الحمائية، وأن يحترم بشكل دقيق ولاية منظمة التجارة العالمية الممنوحة لها في الدوحة، ويوفر المساعدة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بغرض تعزيز التنمية عن طريق التجارة.

٧٣ - وأكد مجددا التزام الصين بقيام نظام تجاري دولي يتسم بالانفتاح والعدالة، وامتثالها إلى معايير منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالتعريفة الجمركية، مشيرا إلى أن النمو المطرد لتجارة بلده الخارجية يحقق مكاسب وافرة للبلدان الأخرى، ولا سيما البلدان النامية. وفي ذلك السياق، لاحظ المتحدث أن الصين هي أكبر دولة مستوردة للبضائع من أقل البلدان نمو، وأكد مجددا تعهدها منذ ذلك الوقت فصاعدا باستيراد ما لا يقل عن ٩٥ في المائة من تلك البضائع بتعريفة جمركية بنسبة صفر، في سبيل الوفاء بالتزامها بتعزيز التنمية المشتركة وتحقيق الرخاء للجميع، والإسهام في تشكيل عالم متناغم.

٧٤ - **السيد أيغالي** (نيجيريا): قال إن الجهود الرامية إلى حل أزمة الاقتصاد العالمي تتطلب اتخاذ نهج متكامل، يعزز بوجه خاص قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. ولا ينبغي أن تظل التجارة الدولية أسيرة للمصالح الضيقة لأثرياء العالم. ولا تزال جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق الإصلاح تتعثر جراء انهيار جولة الدوحة؛ ويتزايد التوجه صوب وضع استراتيجيات مبتكرة لتحقيق التوازن بين السياسات التجارية التقييدية وتحرير التجارة.

٧٥ - وتعمل نيجيريا على دمج اقتصادها في النظام العالمي من خلال تحريره بشكل مطرد، بغرض تعزيز قدرة الصناعات المحلية على المنافسة، وبالمشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية، وتشجيع نقل التكنولوجيات المناسبة وحيازتها واعتمادها، ودعم التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وقال إن حكومته أحرزت تقدما ملموسا في مجال الزراعة نتيجة سياساتها واستراتيجياتها الناجحة، بالإضافة إلى عدد من المبادرات المتعلقة بالسلع الأساسية، بمساعدة من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٧٦ - وقال إن وفده يدعو إلى تعزيز برامج المعونة التجارية التي تنجز على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، وإلى وضع نماذج أفضل لتدفق الاستثمارات، وإقامة شراكات استراتيجية مدفوعة بقوى القطاع الخاص بين الاقتصادات المتقدمة النمو واقتصادات بلدان مثل نيجيريا، ذات المستقبل الواعد كمركز نمو إقليمي.

٧٧ - وأضاف أن نيجيريا تظل ملتزمة بأهداف منظمة التجارة العالمية، وتنادي بالتعجيل باختتام جولة الدوحة من أجل تعزيز اندماج البلدان النامية في التجارة الدولية، وإزالة الاختلالات والفوارق في الممارسات التجارية وتدفقات الاستثمار.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.